



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الضربة المزدوجة يمكن أن تكلف إسرائيل .. وإيران جهة الاتصال الرئيسية لدول الخليج

سيباستيان كاستيلير



ترجمة وتحرير مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلّ، غيرُ ربحيّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تمّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز، وإنما تعبر عن وجهة نظر كتّابها.

حقوق النشر محفوظة © 2020

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

الضربة المزدوجة يمكن أن تكلف إسرائيل .. وإيران جهة الاتصال الرئيسة لدول الخليج

سيباستيان كاستيلير *

أعطت أزمة فيروس كورونا وحرب أسعار النفط المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة نفوذاً حاسماً على عُمان التي ما تزال تكافح، وقد تكون نهاية السياسة الخارجية المستقلة لمسقط، مع تداعياتها عبر الشرق الأوسط.

شوارع العاصمة العمانية هادئة بنحو غريب، وقد أُغلقت وسائل النقل العام، وأماكن العبادة، والمواقع السياحية، والصالات الرياضية، ومراكز التسوق وصالونات التجميل، ويعمل الجيش العماني على تجهيز نقاط التفتيش لردع الحركة بين محافظات الدولة. وقد طُلب من غير المقيمين المغادرة، وطُلب أيضاً من جميع موظفي القطاع العام -الذين يبلغ عددهم حوالي 250 ألف موظف باستثناء العاملين الأساسيين- البقاء في منازلهم. وتفرض الحكومة غرامات تصل إلى 3000 ريال عُماني -ما يعادل 7800 دولار أمريكي- على من يشارك المعلومات الخاطئة عن أزمة فيروس كورونا على الإنترنت. وأكدت البلاد 298 حالة إصابة بالفيروس حتى الآن، مع وفاة شخصين.

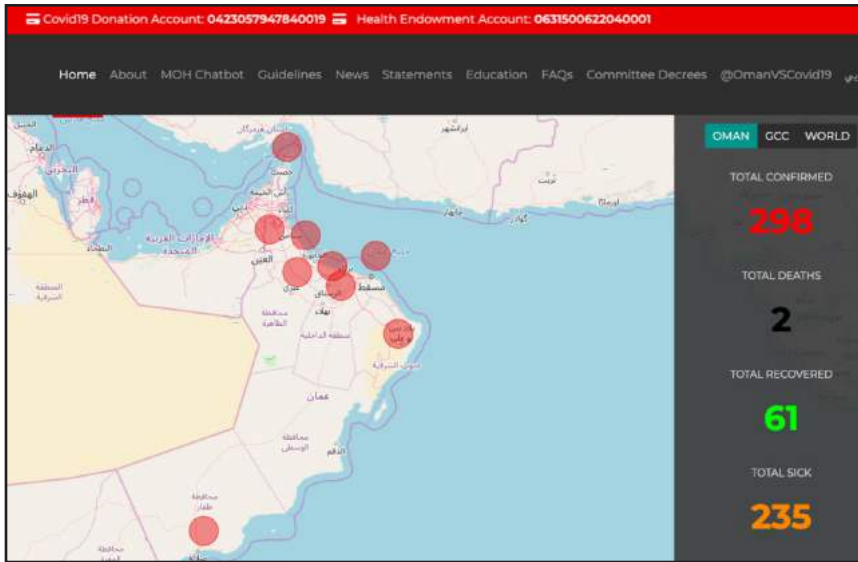
إلى جانب أزمة فيروس كورونا، فإن انخفاض أسعار النفط بسبب تحرك السعودية المفاجئ لزيادة الإنتاج -وهو تكتيك مشكوك فيه لمحاولة إضعاف صناعات النفط الروسية والأمريكية- هو ضربة مزدوجة لسلطنة عُمان؛ إذ يمثل قطاع الهيدروكربونات ما يقرب من 80٪ من ميزانيته الوطنية؛ وبالتالي، من المتوقع أن يرتفع الدين العام المتضخم بالفعل سبع سنوات متتالية في المنطقة الحمراء حتى الآن؛ مما يترك البلاد عرضة للخطر.

* صحفي يغطي دول الخليج العربي، صحيفة هآرتس.

لقد أعلن عن حزمة تحفيز بقيمة 20 مليار دولار في منتصف آذار الماضي تهدف إلى تمويل القطاعات التي تضررت من تفشي المرض إذ تحاول البلاد دعم الصناعات غير النفطية الناشئة من الأزمة التي يسببها الوباء، وعلى الرغم من ذلك، ما يزال من الممكن تدمير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

يقول جون سفاكياناكيس - كبير الباحثين في جامعة كامبردج وكبير الاقتصاديين في مركز الخليج للأبحاث في السعودية -: «من المتوقع حدوث انخفاض بنسبة نقطتين مئويتين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، حيث ستأثر الخدمات اللوجستية والسياحة والتصنيع».

لدعم استجابتها الطبية للوباء، تسعى الحكومة العُمانية للحصول على تبرعات لدعم استجابتها للفيروس، إذ أرسلت رسائل نصية إلى جميع المواطنين العمانيين تحثهم على إعطاء حسابين بنكيين، واحد عام «COVID-19» وواحد خاص بالرعاية الصحية. هذه التفاصيل المصرفية تعمل على chyron المتداول باستمرار في الجزء العلوي من الوباء الرسمي في السلطنة.



لكن عُمان تواجه أكثر من صدمة كبيرة لاقتصادها وتوظيفها: وباء «COVID-19»، فضلاً عن انخفاض عائدات النفط، ويمكن أن يعرض للخطر الدور الفريد والمتضخم أحياناً الذي تحتته هذه المملكة الخليجية الصغيرة لنفسها في المنطقة.

شرعية السلطان الجديد على المحك

بعد أن اعتلى العرش عام 1971، استخدم المرحوم قابوس بن سعيد آل سعيد عائدات النفط المزدهرة آنذاك لتحديث عُمان وبناء دولة الرفاهية؛ وبالتالي ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي، وبعد وفاة الزعيم العُماني الذي خدم لمدة طويلة في 10 كانون الثاني 2020، تعهد خليفته بإدامة إرث قابوس. لكن الموارد المالية في متناول يده موضع شك، إذ إن احتياطات النفط تنفذ، وتشير بعض التقديرات إلى أن المملكة لم يبق لديها سوى 15 عاماً قبل نفاد الاحتياطات.

والأمر الأكثر إلحاحاً هو أن انهيار أسعار النفط العالمية قد تجبر السلطان هيثم بن طارق على تجديد العلاقات بين الدولة والمجتمع بنحو أساس عبر تطبيق تدابير تقشف لا تحظى بشعبية للسيطرة على ديون البلاد؛ وكانت تلك خطوة رفضها سلفه لتجنب الاضطرابات السياسية. وقال سفاكياناكيس لصحيفة «هآرتس»: «يبدو أنه لا مفر من عدم توقع إعادة بناء دولة رفاهية أصغر حجماً بالنظر إلى الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي يتعين على عُمان القيام بها».

يقول سليمان الرحبي -مهندس تكنولوجيا المعلومات العُماني-: «يجب تطبيق تدابير التقشف على المستويات العليا للحكومة أولاً؛ لأن عامة السكان لا يمكن أن يعانون أكثر بكثير؛ كون الأسعار في ارتفاع بالفعل». وخوفاً من السخط الاجتماعي -في وقت ترتفع فيه معدلات البطالة- فقد أخرجت الحكومة بنحو متسلسل تنفيذ ضريبة القيمة المضافة، المتوقعة الآن إلى عام 2021.

خلال المظاهرات في حقبة الربيع العربي، تمكن السلطان قابوس من تخفيف التوترات من طريق الوعد بـ50 ألف وظيفة للمتظاهرين. ولكن بعد سبع سنوات متتالية في المنطقة لم تعد القيادة العُمانية التي تعاني من ضائقة مالية قادرة على شراء السلام الاجتماعي عبر دعم مبادرات التوظيف. إذ تضاعفت نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 12٪ منذ عام 2014. وفي آذار طُلب من الشركات التي تديرها الدولة والوكالات الحكومية لخفض النفقات.

وقال الرحي لصحيفة «هآرتس»: «ديننا العام يجعلنا قلقين، ولاسيما بالنسبة للأجيال القادمة». وعلى وفق شركة التصنيف S&P - التي خفضت مؤخراً من الائتمان العماني طويل الأجل - يتجه السلطان هيثم إلى «مقايضة صعبة في الأشهر المقبلة»؛ لتمويل عجز الميزانية المستمر، ومعالجة المخاوف الاجتماعية، وضعف النمو، والبطالة، وزيادة الضغوط المالية، وكان كل هذا قبل انتشار «COVID-19».

تصاعد الضغط على سياسة عُمان الخارجية

لعقود طويلة، تبنت الدولة الصغيرة دوراً فريداً كوسيط في النزاعات الإقليمية، وأراد قابوس عُمان بأي ثمن لتجنب الوقوع بين الأجنادات المتضاربة التي تتبعها القوى الإقليمية؛ وبالتالي وضع علامة على دبلوماسيتها المحايدة التي تقدم درجة من الحصانة، فضلاً عن الوصول إلى وضع كبير على المسرح الدولي. إذ أشار هوشانغ حسن ياري، رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة السلطان قابوس: «إن السياسة الخارجية هي قوة عُمان على الصعيد الدولي».

لقد صاغت عُمان طريقاً مستقلاً، توسط بين إيران وخصوصها، من المملكة العربية السعودية إلى الولايات المتحدة، وبين إسرائيل والفلسطينيين ودول أخرى في المنطقة، ففي عام 2018 استضاف السلطان قابوس رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتيناهو في زيارة مفاجئة - وهي أول زيارة يقوم بها

زعيم إسرائيلي منذ أكثر من 20 عامًا-، كانت عُمان الدولة الخليجية الوحيدة التي أبقت سفارتها في دمشق مفتوحة طوال الحرب الأهلية السورية التي دامت قرابة العقد. ولم تكن هذه السياسة الخارجية المستقلة الطويلة الأمد سهلة دائماً، إذ تعرضت عُمان لتدقيق مكثف من قبل السعودية والإمارات العربية المتحدة حينما رفضت السلطنة الانضمام إلى تدخلها العسكري في اليمن في عام 2015 -الذي لا يزال مستمراً-، وعندما بقيت خارج الحظر المفروض على قطر في عام 2017.

لكن الآن، مزيج من الضائقة الاقتصادية وأزمة فيروس كورونا يعني أن الحكم الذاتي الإقليمي والعالمي في عُمان قد يبدأ في التعرض لضغوط أكثر استدامة هذا العام، وتحتاج عُمان إلى تمويل 80٪ من عجزها المتوقع البالغ 6.49 مليار دولار من طريق الاقتراض محلياً وخارجياً. ويلاحظ الاقتصادي جون سفاكياناكيس قائلاً: «تأتي جميع أشكال المساعدة المالية مع بعض الشروط والمواقف السياسية». وتعرف السلطنة أنها لا تستطيع الاعتماد على الدول العربية في إنقاذها دون تقديم تنازلات مؤلمة، فهل سيحد الدين العام سريع النمو من استقلالية السياسة الخارجية العمانية؟



لافتة تظهر الملك السعودي سلمان، إلى اليمين، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان، خارج مجمع تجاري في جدة، المملكة العربية السعودية. 7 آذار 2020 عمرو نبيل، AP.

وأضاف حسن ياري لصحيفة هآرتس: «إذا اضطرت عُمان للذهاب إلى الإماراتيين أو السعوديين، فمن الواضح أن هذين البلدين يتوقعان في المقابل بعض التغييرات في نهج البلاد تجاه الشؤون الإقليمية».

إن القضية الأكثر وضوحاً التي تتطلب تحولاً كبيراً ستكون إيران، ومن المتوقع أن تقلل مسقط كثيراً من اتساع علاقاتها مع طهران. ومن المتوقع أن توافق عُمان أيضاً أن تكون على مقربة أكبر من المغامرة في السياسة الخارجية للسعودية -محمد بن سلمان ومحمد بن زايد الإماراتي- ولاسيما فيما يخص قطر، التي قاومتها عُمان دائماً. ستعني كل هذه المتطلبات بنحو فعال -على الأقل في السنوات القادمة- نهاية لسياسة عُمان الخارجية التقليدية للتيسير والوساطة والحياد.

ويشير حسن ياري إلى أنه سيكون من الأفضل للحكم الذاتي في عُمان للمقرضين الذين لا يتبعون «أي نوع من السياسة الخارجية المغامرة»، مثل الدولة الواقعة في أقصى شمال الخليج، الكويت. لكن مع توقع صندوق النقد الدولي حدوث ركود عالمي في أعقاب الوباء، ستكون خيارات مسقط محدودة جداً، ولا يمكن أن يكون المدينون مختارين.

هناك بدائل نظرية، وهي تشمل: استنفاد صندوق الثروة السيادية العماني، وبيع أصول الدولة إلى مستثمرين من القطاع الخاص، والسعي للحصول على قروض من المنظمات الدولية؛ وهي خطوة قد تنطوي على الموافقة على التقشف المالي الصارم، أو استغلال أسواق السندات العالمية ذات العائد المرتفع، وهو خيار مكلف على المدى الطويل.

ولكن أياً كان الخيار الذي أختير، فمن المرجح أن تكون عُمان على حافة إعادة تشكيل رئيسة لاستقلاليتها الإقليمية والعالمية ووضعها، مع تداعيات لدول خارج الخليج، ليس أقلها إسرائيل والولايات المتحدة وإيران. وبالنسبة للعُمانيين، فيبدو المستقبل أكثر قتامة مما كان عليه

لعقود عديدة، وقال مهندس تكنولوجيا المعلومات سليمان الرحبي: «نأمل أن يكون لدى حكومتنا خطة لذلك».

المصدر:

<https://www.haaretz.com/middle-east-news/.premium-coronavirus-plus-oil-crash-could-cost-israel-and-iran-their-key-gulf-state-contact-1.8741248>